

Distr.: General
29 June 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الحادية والسبعون

جنيف، ٧-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

مقدمة

١- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقييمات الخارجية التي أجريت لبرامج الأونكتاد ومشاريعه في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥. وتقدم هذه المعلومات للإبلاغ بصورة أكثر تفصيلاً عن جميع أنشطة التقييم وتشجيع التعلم، فضلاً عن دعم مساءلة الأونكتاد لدى الدول الأعضاء فيه وسائر أصحاب المصلحة.

أولاً- موجز نتائج التقييم

٢- تُجرى التقييمات في الأونكتاد وفقاً لمعايير الواجهة والفعالية والكفاءة والاستدامة، بالاتساق مع المعايير التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وتتوخى هذه التقييمات استخلاص استنتاجات بشأن العمل المنجز، وتقديم توصيات بشأن التحسينات المطلوبة، وتحديد الدروس المستفادة. ويمكن أن تساعد هذه المعلومات على إرشاد عملية تصميم الأعمال القادمة وتخطيطها وتنفيذها.

٣- وأُنجزت خمسة تقييمات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير التي تغطيها هذه اللوحة العامة. وتتناول الفقرات التالية تفاصيل النتائج الأساسية التي خلصت إليها هذه التقييمات والتوصيات التي انتهت إليها والدروس المستفادة منها.



ألف- تقييم البرنامج الفرعي ٢ للأونكتاد: الاستثمار والمشاريع، ٢٠١٠-٢٠١٣

٤- طلبت الدول الأعضاء، أثناء الدورة التنفيذية الستين لمجلس التجارة والتنمية، إجراء تقييم مستقل للبرنامج الفرعي ٢ للأونكتاد المتعلق بالاستثمار والمشاريع بهدف تقييم وجهة أعمال البرنامج الفرعي وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها وتأثيرها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، قياساً بالتكليفات المسندة إليه، واقتراح تحسينات بحسب الاقتضاء.

٥- وخلص التقييم إلى أن للبرنامج الفرعي سجلاً متماسكاً وثابتاً عن تطوير البيانات وإجراء البحوث، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. ولاحظ فريق التقييم أن البرنامج الفرعي يرتبط بقوة بالأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن أن يضطلع بدور أساسي في تبادل الآراء بشأن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات القطاع الخاص في التنمية في سياق الأهداف المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وأبرز التقييم أن قاعدة بيانات البرنامج الفرعي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر فريدة من نوعها، وأن البحوث التي يجريها بشأن قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر وسياساته تحظى بتقدير كبير لدى واضعي السياسات والمستثمرين من القطاع الخاص. وخلص التقييم أيضاً إلى أن شعبة الاستثمار والمشاريع، التي تنفذ البرنامج الفرعي بموارد محدودة خارجة عن الميزانية، قد تواجه صعوبات في بعض الأحيان للاستجابة لجميع الطلبات بالسرعة المرجوة على الرغم من تزايد الطلب على تلقي المساعدة التقنية. وأخيراً، خلص التقييم إلى إمكانية زيادة تعميم العدل بين الجنسين وتمكين المرأة في أعمال البرنامج الفرعي.

٦- واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها فريق التقييم، قدم إلى الشعبة المسؤولة عن هذا البرنامج الفرعي توصيات تشمل ما يلي: (أ) التزام المزيد من الاتساق في تعقب ما للأعمال المتصلة بالاستثمار وبالقطاع الخاص من آثار إنمائية طويلة الأجل بين البلدان المستفيدة على مستوى البرنامج؛ (ب) مواصلة تحديث مواقع البرنامج الفرعي على الإنترنت وتجديدها بهدف تحسين فعالية التوعية والاتصالات؛ (ج) زيادة المشاركة في الحوار القائم بين الحكومات وشركاء التنمية على الصعيد القطري كوسيلة للحصول على موارد إضافية من خارج الميزانية (بدعم من دائرة التعاون التقني)؛ (د) استخدام الأعمال الحالية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة لإعادة النظر في الكيفية المثلى لتعزيز قضايا العدل بين الجنسين في عمل الشعبة.

٧- ورحبت الأمانة العامة، في رد إدارتها على التقييم، بجميع التوصيات وأفادت بأنها ستواصل أعمالها ومبادراتها بما يتسق مع التوصيات المقدمة في التقييم.

٨- وعند اختتام أعمال الفرقة العاملة، أحاطت الدول الأعضاء علماً مع التقدير بالنتائج ذات الأهمية الكبيرة التي اكتسبها عمل الأمانة في إطار البرنامج الفرعي، وتأثيره الكبير واستدامته الواسعة النطاق وفعالته وكفاءته تنفيذه. وأعربت الدول الأعضاء أيضاً لفريق التقييم المستقل عن تقديرها لإعداد تقرير التقييم وشددت على أهمية عملية التقييم المستقل للأونكتاد في المساهمة في تبادل المعلومات والتعلم وتحسين فعالية البرامج والمساءلة.

باء- تقييم مشاريع حساب التنمية

٩- استُكملت التقييمات الخارجية أيضاً لأربعة مشاريع مدعومة من الشريحتين السادسة والسابعة لحساب الأمم المتحدة الإنمائي: (أ) تعزيز قدرات واضعي السياسات وقيادات الأعمال التجارية في ثلاثة بلدان مستفيدة من مبادرة التجارة البيولوجية في مجال دمج مشاريع المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في استراتيجيات التجارة البيولوجية (المشروع 0809AS)؛ (ب) تعزيز القدرات لتمكين الجامعات في البلدان النامية من تحليل التحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية العالمية من منظور موجه نحو السياسات (المشروع 0809AR)؛ (ج) تعزيز القدرة على الإدارة الفعالة للأصول والخصوم في المكاتب الوطنية لإدارة الديون (المشروع 1011R)؛ (د) بناء قدرات سلطات المراقبة ومتعهدي النقل من أجل تحسين كفاءة النقل عبر الحدود في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر (المشروع 0809AP).

١٠- التقييمات الخارجية لمشروع حساب التنمية 0809AS: تعزيز قدرات واضعي السياسات وقيادات الأعمال التجارية في ثلاثة بلدان مستفيدة من التجارة البيولوجية في مجال دمج مشاريع المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (المبادرة المعززة) في استراتيجيات التجارة البيولوجية

١٠- نُفِّذ هذا المشروع في الفترة من شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وهو يرمي إلى تعزيز قدرات ثلاثة بلدان نامية على صياغة وتنفيذ استراتيجيات تنمية تجارية وبيئية واستراتيجيات تنمية مستدامة قائمة على الدعم المتبادل تمشياً مع ممارسات التجارة البيولوجية والمبادرة المعززة. وكان المشروع يهدف إلى تحقيق نتائجه عن طريق تقديم المساعدة التقنية والتدريب لتحسين وعي واضعي السياسات وقادة الأعمال التجارية بالروابط بين التجارة البيولوجية والمبادرة المعززة. وكان المشروع يرمي أيضاً إلى استخدام المنبر القائم بين بلدان الجنوب من أجل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في صياغة وتنفيذ مشاريع التجارة البيولوجية والمبادرة المعززة.

١١- وتمثلت الأنشطة الرئيسية للمشروع في وضع دليل تدريبي باللغتين الإنكليزية والإسبانية، وتنظيم أربع حلقات عمل وطنية و/أو إقليمية ودورتي تعلم إلكتروني، وتقديم خدمات استشارية إلى كل من البلدان المستفيدة، وتنظيم حلقة عمل دولية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشاركت في هذا المشروع ثلاثة بلدان هي البرازيل وكولومبيا وإكوادور.

١٢- وأكد التقييم وجهة المشروع واعتبر أن له روابط جيدة مع مبادرات الأونكتاد الأخرى في القطاع نفسه. وأكد ما يربو على ٩٠ في المائة من خريجي دورة التعلم الإلكتروني والمشاركين في الدراسة الاستقصائية المحددة الهدف وجهة التدريب. ولاحظ خبير التقييم التأخير الكبير المسجل في بدء المشروع، بيد أنه لاحظ أن المشروع نفَّذ الأنشطة الرئيسية المخطط لها قبل نهايته. وكانت تعقيبات المشاركين في حلقة العمل من البلدان الثلاثة متباينة، حيث قدم المشاركون من اثنين من هذه البلدان تقييماً إيجابياً جداً (نسبة ٩٠ في المائة) لفعالية التدريب في تحسين معارفهم،

في حين لم يشاطر هذا الرأي سوى ٥٠ في المائة من المشاركين من أحد هذه البلدان. وأشار خبير التقييم كذلك إلى أن انخفاض معدلات النجاح في الدورات الدراسية للتعليم الإلكتروني في بلدين ينطوي على خسارة في فعالية التكلفة. ولاحظ أن المشروع كان يفتقر إلى استراتيجية خروج واضحة تضمن استدامته. ومع ذلك، خلص خبير التقييم إلى أن بإمكان فريق المشروع أن يستمر في دعم أصحاب المصلحة نظراً للدور الذي يضطلع به أعضاء الفريق بوصفهم منفذي "برنامج تسهيل التجارة باستخدام الموارد البيولوجية".

١٣ - وبالاستناد إلى النتائج والاستنتاجات، تشمل التوصيات التي اقترحها خبير التقييم ما يلي: (أ) النظر في تطبيق نظام تقييم أثر التجارة البيولوجية الذي طُوّر على أساس مقترحات مشاريع التجارة البيولوجية/المبادرة المعززة بهدف متابعة النتائج التي تحققت أثناء فترة ٦-٩ أشهر بعد التدخل في محاولة لقياس مساهمات المشروع في التنمية المستدامة في البلدان المستفيدة؛ (ب) إيجاد أوجه تآزر خارجية عن طريق إقامة روابط وثيقة مع برنامج مبادرة الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحرار وتدهور الغابات في البلدان النامية وتحليل الآليات الكفيلة بدمج مفاهيم التجارة البيولوجية في بلدان المبادرة المعززة؛ (ج) وضع استراتيجية تستهدف المشاركين المعنيين بالدورات الدراسية للتعليم الإلكتروني، وإشراك مراكز التنسيق في البلد المستفيد في اقتراح مرشحين مؤهلين لزيادة بناء القدرات المؤسسية؛ (د) التماس الخيارات لاستضافة الدورات التدريبية محلياً.

٢٤ - التقييم الخارجي لمشروع حساب التنمية 0809AR: تعزيز القدرات لتمكين الجامعات في البلدان النامية من تحليل التحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية العالمية من منظور موجه نحو السياسات

١٤ - كان هذا المشروع يهدف إلى تعزيز قدرة الأكاديميين في البلدان النامية على إجراء تحليلات موجهة نحو السياسات تتناول التحديات الإنمائية الرئيسية ذات الصلة بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة في الحد من الفقر، وكذلك في تعزيز التعاون بين الأكاديميين وواضعي السياسات. وسعى المشروع، على وجه أكثر تحديداً، إلى تيسير استخدام واضعي السياسات التحليل الذي يضطلع به الأكاديميون عند صياغة السياسات التي من شأنها أن تساعد البلدان النامية على التصدي للتحديات التي تواجهها، ولا سيما في مجالي التجارة ومكافحة الفقر. وركز المشروع على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في اختيار المشاركين في الحلقة التدريبية عن طريق الإنترنت ومراحل البحث. وشمل ١٦٣ من الباحثين وواضعي السياسات. وسجلت الدورة الدراسية على الإنترنت إنجاز ١٠٨ مشاركين جميع برامج التدريب بنجاح. وقدم المشاركون من ٥٦ بلداً نامياً وبلداً يمر بمرحلة انتقالية، ١٩ منها تنتمي إلى أقل البلدان نمواً. وقدم المشروع التوجيه إلى أفضل خريجي الدورة على الإنترنت بشأن ورقات بحث تعاونية تناولت مواضيع بحثية ذات صلة بالسياسات في مجالي التجارة والفقر. وأدت أشكال التعاون هذه إلى إصدار كتاب و ١١ ورقة بحث.

١٥- وخلص التقييم إلى أن المشروع كان ذا أهمية كبيرة في تصميمه وتنفيذه لأنشطة التصدي لاحتياجات البلدان النامية. وكانت شبكة المعهد الافتراضي للأونكتاد (المعهد الافتراضي)، على وجه الخصوص، مفيدة في ربط الصلة بين الأكاديميين وواضعي السياسات، مما عزز أهمية البحوث المنجزة في إطار المشروع. وعلاوة على ذلك، أثنى خبير التقييم على فعالية المشروع، ولاحظ أن المشروع حقق جميع أهداف الأداء الواردة في إطاره المنطقي أو تجاوزها. وأجرى خبير التقييم تحليلاً مقارناً للمشروع مع دورات تدريبية مماثلة التي تتيحها منظمات أخرى، وخلص إلى أن المعهد الافتراضي يعمل بفعالية كبيرة في سوق متخصصة بفضل مزيج فريد لثلاث سمات: التدريس المباشر ودعم البحث، والتركيز على الأكاديميين، والرصد عن كثب. ولاحظ خبير التقييم أن المشروع عالي الكفاءة في تقديم عدد معين من النواتج مقابل قدر معين من المساهمات. وعلاوة على ذلك، فإن استراتيجية استخدام الشبكة الجامعية للمعهد الافتراضي لإيجاد سبل جديدة للتفاعل مع الأوساط الأكاديمية استراتيجية جيدة، حيث إن المعهد الافتراضي يكمل السبل الأخرى التي يتفاعل بها الأونكتاد مع الجامعات سواء كمنظمة أو عن طريق فرادى الموظفين، بما يزيد من ثروة انتشار الخبرة الأكاديمية في الأونكتاد ككل.

١٦- واستناداً إلى النتائج، تتضمن التوصيات التي اقترحتها خبير التقييم ما يلي: (أ) ينبغي زيادة تشجيع مشاريع من هذا القبيل ودعمها وتعزيزها؛ (ب) ينبغي للأونكتاد أن يتوجه إلى جهات مانحة إضافية لضمان استقرار التمويل وتنويع دعم البحوث على السواء، بما ينهض بالبحوث و"التعلم من النظراء" بين المشاركين من الأوساط الأكاديمية في البلدان المتوسطة الدخل وكفالة نواتج بحوث رفيعة المستوى؛ (ج) ينبغي للأونكتاد أن ينظر بجدية في تعزيز فريق المعهد الافتراضي نظراً إلى أن استمرار نجاحه حالياً يعتمد اعتماداً كبيراً على عدد محدود من الموظفين.

٣٦- تقييم مشروع حساب التنمية 1011R: تعزيز القدرات على تحقيق إدارة فعالة للأصول والخصوم في المكاتب الوطنية لإدارة الديون

١٧- كان الهدف من هذا المشروع هو تعزيز القدرة المؤسسية للمكاتب الوطنية لإدارة الديون في ستة بلدان نامية من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إدارة ديونها العامة وتطوير قدرتها على الانتقال إلى نهج إدارة للدين يستند إلى إطار إدارة متكاملة للأصول والخصوم، وهو نهج جديد تتبعه قلة من البلدان المتقدمة، تترجمها الدانمرك ونيوزيلندا. واستكمل المشروع مشاركة الأونكتاد الحالية عن طريق برنامج إدارة الديون والتحليل المالي التابع له بهدف مساعدة مكاتب إدارة الديون على الاضطلاع بدورها المتمثل في جمع/إبلاغ البيانات وقدرات تحليل المخاطر.

١٨- وتمثلت الأنشطة الرئيسية للبرنامج فيما يلي: (أ) إعداد ورقات البحث؛ وإجراء التقييمات القطرية للقدرات الحالية التي تتمتع بها مكاتب إدارة الديون لجمع وتصنيف وتحليل هيكل الدين العام وحالة الاستعداد للانتقال من نهج إدارة خصوم محض إلى نهج إدارة متكاملة للأصول والخصوم؛ وتنظيم حلقات عمل إقليمية وأقاليمية وجولات دراسية لتمكين البلدان المشاركة وغيرها

من المستفيدين من تبادل المعارف. وتُقد هذا المشروع في ستة بلدان هي: إثيوبيا، والأرجنتين، وأوغندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وزامبيا، وشيلي (بدل المكسيك كما كان مقرراً في البداية) بالتعاون مع شريكين إقليميين هما: مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومعهد إدارة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

١٩- وخلص التقييم إلى أن المشروع استند إلى منطق تدخل وأساس منطقي سليمين، واستجاب للشواغل التي أعرب عنها زبائن الأونكتاد والفئات المعنية، وتناول المسائل التي برزت من التطورات العالمية الأخيرة في الأسواق المالية التي ترتبت عليها آثار في القدرة على تحمل الديون في العديد من البلدان والمناطق. ولاحظ خبير التقييم أن المشروع استخدم أوجه التآزر القائمة بين مختلف عناصر الأونكتاد، وإن بقي هناك مجال كبير للتعاون في الاستفادة من الفرص المتاحة وأوجه المرونة التي تتيحها مشاريع حساب التنمية. ولاحظ خبير التقييم، مع ذلك، أنه على الرغم من الأهمية البالغة التي يكتسيها التركيز المواضيعي للمشروع على مسألة هامة من المسائل الناشئة في مجال إدارة الديون، فقد اعتُبر أنه سابق لأوانه بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً التي لم تطور بعد قدرات في مجال إدارة الديون. وأدى ذلك إلى مفاضلة بين البرنامج الموحد للأنشطة الذي كان مقرراً في البداية والاحتياجات الآنية التي حددتها البلدان المشاركة.

٢٠- وبالرغم من أن المشروع لم يكمل جميع أنشطته بسبب عوامل تتجاوز التحكم المعقول لوحدة التنفيذ، فقد أثنى خبير التقييم على فريق المشروع لما بذله من جهود عجّلت وتيرة الإنجاز في العام الأخير للتنفيذ. ولم يحقق المشروع جميع النتائج المستهدفة. ويعزى ذلك من جهة إلى عدم اكتمال بعض الأنشطة، ومن جهة أخرى إلى فرط الطموح في صياغة بعض النتائج. ومع ذلك، سلّم خبير التقييم بأن المشروع مكّن مكاتب إدارة الديون من تقييم استعداداتها وتحديد البنات لتنفيذ ممارسات الإدارة المتكاملة للأصول والخصوم في بلدانها. ويرى خبير التقييم أن هذه النتيجة زرعت بذور عملية التغيير في الهياكل المؤسسية الوطنية من أجل التوصل إلى اعتماد خريطة طريق للإدارة المتكاملة للأصول والخصوم.

٢١- واستناداً إلى النتائج، تتضمن التوصيات التي اقترحها خبير التقييم ما يلي: (أ) نظراً إلى أن موضوع الإدارة المتكاملة للأصول والخصوم موضوع معقد ويتطلب مشاركة مستمرة لتطوير المعارف والأدوات من المنبع بهدف مساعدة البلدان الأعضاء على وضع لبنات بناء الإدارة المتكاملة للأصول والخصوم بشكل متتابع، ينبغي للأونكتاد أن يضع قائمة المشاريع رهن التنفيذ على المدى المتوسط، تُحدّد كافة في تتابع جيد التنظيم؛ (ب) ينبغي إيلاء أهمية كبيرة وتخصيص اعتمادات كافية في الميزانية للنشر الإلكتروني والمتعددة الوسائط وأدوات التعلم الإلكتروني؛ (ج) ينبغي للأونكتاد، أثناء تخطيط مشاريع مماثلة في المستقبل، أن يقيّم جدوى تنفيذ برنامج موحد للأنشطة في مجموعات متجانسة، بدل الأخذ ببلدان متنوعة السمات.

٤٤ ' تقييم مشروع حساب التنمية AP0809: بناء قدرات سلطات المراقبة ومتهدي النقل من أجل تحسين كفاءة النقل عبر الحدود في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

٢٢- نفذ هذا المشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد، حيث تضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بدور قيادي، بدعم من المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمكتب دون الإقليمي لآسيا الوسطى التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وكان الهدف من هذا المشروع هو تمكين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر من قدرات ابتكارية ومستدامة لوضع وتنفيذ مبادرات إقليمية لتيسير النقل. وتتضمن أنشطة المشروع ما يلي: تطوير مجموعة أدوات لعملية إدارة النقل عبر الحدود والنقل العابر؛ وتنظيم حلقات عمل بشأن استخدام مجموعة الأدوات؛ وتطوير خطط عمل على الصعيد الوطني وعلى مستوى ممرات النقل. وشاركت البلدان الستة التالية في هذا المشروع: بوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان.

٢٣- وأكد التقييم أهمية المشروع في السياق الإنمائي للبلدان المستفيدة ولاحتياجاتها إلى الأدوات التحليلية والمنابر بغية الوقوف على حواجز النقل وأسبابها. ولاحظ خبير التقييم أن المشروع حقق معظم النواتج المقررة، وأنه عالج الحواجز على الصعيد الوطني وعلى صعيد ممرات النقل بطريقة مترابطة. بيد أن خبير التقييم لاحظ أن المشروع يفتقر إلى تدابير واضحة تكفل الاعتماد، بصفة رسمية، خطط عمل وآليات تضمن تحويل التوصيات المنبثقة عن خطط العمل إلى سياسات وطنية. ولاحظ خبير التقييم أن المشروع نُفذ بعد تأخر كبير. ولاحظ أن تعدد الأطراف المساهمة في تصميم المشروع أثار في كفاءة تنفيذه. والواقع أن تجزئة ترتيبات التنفيذ وعدم فعالية الاتصال بين الوكالات المنفذة من الأسباب التي حالت دون إنجاز بعض الأنشطة. غير أن خبير التقييم لاحظ أيضاً أن مديري المشروع كانوا نشطين جداً في تذليل عدد من الصعوبات التي برزت خلال المشروع. وفيما يتعلق بالاستدامة، خلص خبير التقييم إلى أن مستوى الاستفادة من التوصيات المنبثقة عن خطط العمل الوطنية لتغذية الاستراتيجيات الرسمية يرجح أن يختلف فيما بين البلدان، حيث استفاد بلدان بدرجة عالية بينما تراوح مستوى استفادة البلدان الأربعة الأخرى بين متوسط ومدن.

٢٤- واستناداً إلى النتائج، تتضمن التوصيات التي اقترحها خبير التقييم ما يلي: (أ) ضمان تبسيط الترتيبات الإدارية، ووضوح التسلسل الإداري، وآليات الرصد الذاتي في المقترحات المشتركة التي تشمل وكالات التنفيذ المتعددة؛ (ب) إشراك كبار المسؤولين في البلد المستفيد عند القيام بتحليل الاحتياجات وصياغة مقترحات المشاريع؛ (ج) تعميم مراعاة المنظور الجنساني عند تصميم المشاريع في المستقبل بضمان وضع آليات واضحة وتخصيص اعتمادات من الميزانية لهذه الأغراض؛

(د) تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع إذا كان التمويل الإضافي متاحاً لتغطية تعزيز مجموعة الأدوات ودعم اعتماد السياسات الوطنية/الإقليمية ومواءمتها بما يتسق مع الأولويات المحددة في خطط العمل.

ثانياً- الدروس المستفادة

٢٥- وفقاً لمعايير ومبادئ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومديرية التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تمثل الدروس المستفادة مساهمات في المعرفة العامة يمكن أن يتجاوز تطبيقها الموضوع المباشر لتقييم معين لتكون ذات صلة بمجموعة أكبر من الحالات. وترد الدروس المستفادة من التقييمات السابقة لأنشطة الأونكتاد في وثيقتي الاستعراض العام TD/B/WP/254 و TD/B/WP/263 اللتين تظلمان مرجعين قيّمين لمديري البرامج وموظفي المشاريع عند تصميم برامجهم ومشاريعهم وإدارتها. وفيما يتعلق بالتقييمات التي نوقشت في التقرير الحالي، يمكن استخلاص ١٠ دروس رئيسية من النتائج والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة.

ألف- الدروس المستفادة بشأن تصميم المشاريع

٢٦- يُعتبر وضع نظرية صريحة وواضحة للتغيير من المتطلبات الأساسية لإدارة البرامج السليمة والمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة. وتشكل نظرية التغيير وسيلة لاختبار الافتراضات والتحقق من صحة روابط سببية بين الأنشطة والنواتج والنتائج، وبالتالي توفير إطار قابل للتكيف بهدف قياس النتائج وتحقيقها.

٢٧- وينبغي لمديري البرامج أن يصمموا مشاريع بناء القدرات ضمن أطر زمنية معقولة تكفل تنفيذ المشروع وتفسح المجال لمتابعة الأنشطة الرامية إلى الحفاظ على النتائج، وضمان إحداث الأنشطة تغييرات وفوائد ملموسة للمستفيدين المستهدفين.

٢٨- وينبغي تخصيص موارد كافية لتقييم الاحتياجات والمصالح الوطنية والمخاطر عند تقديم مقترحات المشاريع. وكلما أمكن، ينبغي أن يشارك كبار مسؤولي البلد المستفيد عند القيام بتحليل الاحتياجات وصياغة مقترحات المشاريع.

٢٩- وبالنسبة إلى مشاريع بناء قدرات المؤسسات الوطنية بوصفها أحد الأهداف الرئيسية، يمكن لمديري البرامج أن ينظروا في تقديم مجموعة شاملة من الأنشطة التي لا تشمل تدريب الأفراد على المعارف التقنية فحسب بل أيضاً تطوير القدرات المؤسسية عن طريق وسائل من قبيل تدريب المدربين.

٣٠- وعندما تتوفر موارد محدودة لمشروع ما، قد يكون أكثر كفاءة وفعالية أن يُنفذ برنامج أنشطة موحد في إطار مجموعات متجانسة بدلاً من إدماج بلدان متنوعة السمات. ويمكن لتحليل قوي للاحتياجات في مرحلة تصميم المشروع أن يبيّن ما إذا كان هذا النهج قائماً على الجدارة.

٣١- وعند تخطيط المشاريع، ينبغي أن تكون آليات تعزيز استيعاب التوصيات/نواتج المشاريع مصممة في المشروع. فعلى سبيل المثال، يمكن أن ينظر مديرو البرامج في ضمان استراتيجية اتصالات محكمة التصميم تستهدف منظمات دولية و/أو مؤسسات تمويل دولية أخرى فضلاً عن مختلف المؤسسات الوطنية. وعلاوة على ذلك، يمكن تصور إقامة روابط مع المشاريع والمبادرات الأكبر حجماً ومتابعتها بهدف تعزيز استدامة التدخلات.

باء- الدروس المستفادة بشأن نهج التنفيذ

٣٢- لتوسيع نطاق التوجيه لدى الأونكتاد، يُشجّع مديرو المشاريع على استخدام التعلّم عن بعد وأدوات ومنابر التعلّم الإلكتروني عند تقديم نواتج التدريب، ولا سيما عندما لا تسمح الموارد بإتاحة هذا التدريب لبلدان مستهدفة متعددة.

٣٣- وتعتبر مشاركة النظراء القطريين/المؤسسين والتزامهم أساسيين في اختيار المرشحين لأنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات، ولا سيما الدورات التدريبية وحلقات العمل المكثفة، للحد من تسرب المشاركين بسبب تضارب الأولويات في مكان العمل.

٣٤- وينبغي أن تأخذ إدارة الأونكتاد في الحسبان مسائل تعاقب أفراد فريق المشروع بما يضمن استمرار نجاح المشاريع والتدخلات المماثلة في المستقبل.

٣٥- وفي المشاريع التي تنطوي على وكالات منفذة متعددة، لا بد للوكالات المتعاونة أن تيسّط ترتيبات الإدارة والتسلسل الإداري الواضح، وأن تبني ضمن المشاريع آلية رصد ذاتي تخفف من حدّة المخاطر المرتبطة بتعدد العمليات.

ثالثاً- خطة التقييم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

٣٦- تضطلع الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية بوظيفة رقابة مهمة إذ تنظر كل عام في التقييمات الخارجية لبرامج الأونكتاد. وعادة ما يكون موضوع التقييم متفقاً وخطة تقييم ثلاثية السنوات يوافق عليها مجلس التجارة والتنمية. ووفقاً للممارسة المكرسة، وتبعاً للمقرر ٧/٢٠٠٣ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (انظر الفرع باء من الفصل الأول من الوثيقة TD/B/50/12-TD/B/WP/169) القاضي بدعوة الأمانة إلى اقتراح خطط تقييم في المستقبل، اقترحت الأمانة خطة تقييم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ لتنظر فيها الدول الأعضاء في الدورة الثامنة والستين للفرقة العاملة.

٣٧- وتمشياً مع المقرر الذي اعتمده مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والخمسين بشأن تدابير تعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتقييم برامج العمل، اتفقت الفرقة العاملة في دورتها الثالثة والستين على أن ينفذ على أساس تجريبي نهج ضمان التقييمات المنهجية للبرامج الفرعية للأونكتاد. وبناء على ذلك، نظرت الفرقة العاملة، في عام ٢٠١٣، في التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ١؛ وفي عام ٢٠١٤، نظرت في التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٢، وستنظر في عام ٢٠١٥، أثناء الدورة الحادية والسبعين، في التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٣ المتعلق بالتجارة الدولية.

٣٨- ولاستكمال دورة تقييم البرامج الفرعية، يُطلب إلى الدول الأعضاء أن توافق على خطة التقييم المقترحة، التي تتبع تسلسلاً رقمياً للبرامج الفرعية (أي أن تقييم البرنامج الفرعي ٤ سيُقيم في عام ٢٠١٧ والبرنامج الفرعي ٥ في عام ٢٠١٨)، على النحو المبين في الجدول الوارد أدناه. ولما كانت هذه التقييمات تُجرى أساساً في الربع الأول من السنة على يد فريق تقييم يتألف من خبير تقييم محترف يدعمه ممثلان دولتين عضوين في الأونكتاد يشاركان في عمليات التقييم بصفتها الشخصية، لم يُقترح تقييم برنامج فرعي لعام ٢٠١٦ بسبب الأعمال التحضيرية للدورة الرابعة عشرة للمؤتمر والأنشطة المرتبطة بها.

خطة التقييم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

العنوان	السنة
سنة عقد المؤتمر - لن تنظر الفرقة العاملة في أي تقييم خارجي	٢٠١٦
التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٤	٢٠١٧
التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٥	٢٠١٨

٣٩- وتُدعى الفرقة العاملة إلى استعراض هذا الإصدار المقبل لخطة التقييم وتقديم استنتاجاتها وتوصياتها إلى مجلس التجارة والتنمية.